Ombudsman
New South Wales

ورقة قضايا

القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
الجزء 3، القسم 4: إزالة أغطية الوجه بغرض التحقق من الهوية

ديسمبر / كانون الأول 2012

Ombudsman
New South Wales

ورقة قضايا

القانون الخاص بإنفاذ
(الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
الجزء 3، القسم 4: إزالة أغطية الوجه بغرض
التحقق من الهوية

ديسمبر / كانون الأول 2012

أي مراسلات تتعلق بهذا التقرير الخاص يجب إرسالها إلى:

Review of Part 3 Division 4, LEPRA
NSW Ombudsman
Level 24, 580 George Street
Sydney NSW 2000

رقم الهاتف 1000 9286 (02)
الرقم المجاني (خارج منطقة سيدني الحضرية): 524 451 1800
الفاكس: 2911 9283 (02)
المبرقة الكاتبة: 8050 9264 (02)

الموقع الإلكتروني: www.ombo.nsw.gov.au

البريد الإلكتروني nswombo@ombo.nsw.gov.au

ISBN 978-1-921884-85-6

© Crown Copyright، NSW Ombudsman، ديسمبر / كانون الأول 2012

هذا العمل محمي بحقوق التأليف والنشر، ومع ذلك يحق للدولة أو المؤسسات الحكومية الفيدرالية نسخ مادة هذا المنشور أو نشرها بدون الحصول على إذن من محقق الشكاوى شريطة ألا يتغير معنى المادة مع الإقرار بأن مكتب محقق الشكاوى بنيو ساوث ويلز هو مصدر هذه المادة. وفي حال رغبة أي أشخاص أو هيئات أخرى في استخدام هذه المادة، حينئذٍ يتعين الحصول على إذن مسبق بذلك.

المحتويات

الفصل الأول – مقدمة 1

1-1 خلفية 1

2-1 دورنا والغرض من هذه الورقة 1

3-1 الدعوة لتقديم الملاحظات أو المعلومات 1

الفصل الثاني – أهداف القانون الجديد 2

الفصل الثالث – الإطار التشريعي 4

1-3 قوانين نيو ساوث ويلز المتعلقة بالتحقق من الهوية 4

2-3 القانون الجديد بخصوص التحقق من الهوية وأغطية الوجه 4

3-3 الضمانات 4

4-3 المخالفة والعقوبات 4

الفصل الرابع – استخدام القانون الجديد بواسطة شرطة نيو ساوث ويلز 6

1-4 الحالات التي استخدمت فيها الشرطة القانون الجديد 6

2-4 أنواع أغطية الوجه المعنية 6

3-4 التوجيه المقدم لضباط الشرطة حول استخدام القانون الجديد 6

الفصل الخامس – القضايا 8

1-5 التجارب الشخصية بخصوص إزالة أغطية الوجه بغرض التحقق من الهوية 8

أسئلة للبحث: 8

2-5 إجراءات العمل القياسية 8

سؤال للبحث: 8

3-5 الضمانات المتعلقة بالخصوصية 8

1-3-5 معلومات مقارنة 9

2-3-5 معلومات أولية من المشاورات التي تمت مع المجتمع 9

دراسة حالة 1 10

3-3-5 معلومات من شرطة نيو ساوث ويلز 10

سؤال للبحث: 10

4-5 رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من نفس الجنس 11

1-4-5 خلفية 11

2-4-5 قوانين مقارنة 11

3-4-5 معلومات أولية من المشاورات التي تمت مع المجتمع 12

4-4-5 معلومات من شرطة نيوساوث ويلز 12

أسئلة للبحث: 12

5-5 تحذيرات 12

1-5-5 الضمانات الحالية 12

2-5-5 الرفض المستمر أو الإخفاق في إزالة غطاء الوجه 13

3-5-5 صلاحيات الاعتقال 13

4-5-5 إشعار المثول أمام المحكمة 13

5-5-5 الاعتقال جراء مخالفة معاقب عليها بمقتضى المادة 19 ب 13

6-5-5 تحذير إضافي محتمل 13

سؤال للبحث: 14

الفصل السادس – أسئلة للبحث 15
الروايات الشخصية حول طلب رجال الشرطة إزالة غطاء الوجه 15
إجراءات العمل القياسية 15
الضمانات المتعلقة بالخصوصية 15
رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من نفس الجنس 15
التحذيرات 15

الفصل السابع – تقديم الملاحظات أو المعلومات 16

الفصل الثامن – ملاحق 17

يرجى العلم بأن الملاحق (Annexures) ليست متوفرة باللغة العربية. يمكنك الرجوع إليها، إن لزم الأمر، في أصلها باللغة الإنجليزية على الصفحات التالية:

الملحق أ 17
القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
الجزء 3، القسم 4 17

الملحق ب 19
قانون تعديل تشريع التحقق من الهوية لعام 2011 19

الملحق ج 27
القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
المادة 242 ب 27

الملحق د 28
القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
المادة 201 28

الملحق هـ 30
سياسة M2012-01 بخصوص التحقق من الهوية وإزالة غطاء كامل الوجه بالنسبة لوكالات القطاع العام في نيو ساوث ويلز 30

الملحق و 32
(قانون) النقل البري (العام) لعام 1999 (مقاطعة العاصمة الأسترالية)
المادة 58 ب 32

الملحق ز 33
القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
المادة 99 33

الملحق ح 34
القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002
المواد 138 أ، 138 ب، 138 ج 34

الفصل الأول – مقدمة

1-1 خلفية

في عام 2011، قام برلمان نيو ساوث ويلز بسنَّ مجموعة من القوانين المتعلقة بأغطية الوجه والتحقق من الهوية. وقد خوَّل أحد هذه القوانين الجديدة ضباط الشرطة بأن يطلبوا من أي شخص إزالة غطاء الوجه الذي يرتديه وذلك بغية التحقق القانوني من هوية ذلك الشخص. وقد دخل هذا القانون الجديد، الوارد في الجزء 3 القسم 4 من *القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002* (يشار إليه بالانجليزي LEPRA)، حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2011 (يرجى الاطلاع على الملحق أ).

صدرت قوانين جديدة أخرى في نفس الفترة منحت مسؤولي إصلاح الأحداث ومسؤولي الخدمات الإصلاحية وضباط أمن المحاكم وقضاة الصلح صلاحيات ومسؤوليات إضافية عندما يتحقق هؤلاء المسؤولون من هوية شخص يرتدي غطاء الوجه (يرجى الاطلاع على الملحق ب بخصوص كل القوانين الجديدة المتعلقة بأغطية الوجه، الواردة في *قانون تعديل التحقق من الهوية لعام 2011* الملغي الآن).

2-1 دورنا والغرض من هذه الورقة

يطلب البرلمان من محقق الشكاوى أن يقوم بالتأكد من كيفية ممارسة ضباط الشرطة لمهامهم الجديدة فيما يتعلق بإزالة أغطية الوجه في السنة الأولى من عملهم (يرجى الاطلاع على الملحق ج). لذلك نقوم بمراجعة كيفية تطبيق الشرطة لمهامهم بموجب الجزء 3 القسم 4 من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) (المشار إليه في هذه الوثيقة بـ "القانون الجديد") خلال الفترة من الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2011 إلى 31 أكتوبر / تشرين الأول 2012.

تقوم مراجعتنا بفحص ما إذا كانت الشرطة قد قامت بتطبيق القانون الجديد بصورة ملائمة وما إذا كان يلزم إجراء أية تغييرات على القانون الجديد أو على سياسة الشرطة والممارسات في هذا المجال. إننا ندرس المعلومات الواردة من شرطة نيو ساوث ويلز (يشار إليها بالانجليزي police) بخصوص أي قضايا نشأت عند تطبيق الضباط للقانون وأي توجيهات ذات صلة تم تقديمها للشرطة. كما بدأنا أيضا في إجراء مقابلات مع بعض ضباط الشرطة بخصوص الحالات التي قاموا فيها بتطبيق القانون الجديد.

كجزء من مراجعتنا، من المهم أيضا أن ندرس المعلومات الواردة من أي أشخاص تأثروا بصورة مباشرة بالقانون الجديد، ومن أعضاء آخرين من المجموعات العامة أو التمثيلية الذين لديهم وجهة نظر فيما يتعلق بتطبيق الشرطة للقانون الجديد.

لا نقوم بمراجعة كيفية قيام ضباط عموميين آخرين، مثل مسؤولي إصلاح الأحداث، بممارسة مهامهم الجديدة بخصوص إزالة غطاء الوجه والتحقق من الهوية كجزء من مراجعتنا. وعلى كل، سننظر في تجارب هؤلاء الضباط، والإجراءات ذات الصلة المتبناة بواسطة وكالاتهم، لأغراض المقارنة كجزء من مراجعتنا.

لقد شرعنا سلفًا في عملية جمع المعلومات من كل هذه المصادر وبنينا على هذه المعلومات لتطوير الأسئلة المتضمنة في ورقة القضايا هذه. قد يرغب أفراد الجمهور أو الهيئات التمثيلية أو الوكالات الحكومية في تقديم ملاحظات أو تعليقات بشأن هذه القضايا أو أي قضايا أخرى يعتبرونها ذات صلة بمراجعتنا.

سنضع كافة المعلومات التي نتلقاها في الاعتبار عند نظرنا فيما إذا كنا سنوصي بأية تغييرات على القانون الجديد، أو سياسة وممارسات الشرطة وذلك عندما نرفع الموضوع إلى الوزير في 2013. سيتم تقديم تقريرنا أيضا إلى البرلمان وسيكون متاحًا لاطلاع الجمهور عليه.

3-1 الدعوة لتقديم الملاحظات أو المعلومات

النسخة العربية من ورقة القضايا هذه ستكون متاحة للاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لمحقق الشكاوى في مطلع يناير / كانون الثاني 2013. ونرجو تقديم الملاحظات في موعد أقصاه **الأربعاء 20 فبراير / شباط 2013** ويمكن إرسالها إلى العنوان البريدي أو البريد الإلكتروني أدناه. ويتوفر أيضا نموذج اختياري للملاحظات، يحتوي على قائمة بالقضايا ومساحة لأي ملاحظات أخرى، في الموقع الإلكتروني لمحقق الشكاوى www.ombo.nsw.gov.au إذا كنت تفضل تقديم ملاحظاتك هاتفيا أو في اجتماع مع موظف بمكتب محقق الشكاوى، يرجى الاتصال بنا على الرقم التالي.

Review of Part 3 Division 4, LEPRA
NSW Ombudsman
Level 24, 580 George St
Sydney 2000

review@ombo.nsw.gov.au
رقم الهاتف: 1000 9286 (02)

الفصل الثاني – أهداف القانون الجديد

تم تقديم القانون الجديد إلى برلمان نيو ساوث ويلز كجزء من مشروع قانون تعديل تشريع التحقق من الهوية لعام 2011. سعت مسودة القانون المذكورة إلى تعديل مجموعة من التشريعات الجديدة لمنح صلاحيات جديدة لضباط الشرطة ومسؤولي إصلاح الأحداث ومسؤولي الخدمات الإصلاحية وضباط أمن المحكمة وقضاة الصلح عندما يقومون بالتحقق من هوية شخص يرتدي غطاء الوجه.

المناقشات البرلمانية بخصوص القوانين الجديدة المقترحة أسفرت عن أنها طُرحت بغرض توضيح صلاحيات الشرطة وبعض الموظفين العموميين الآخرين فيما يتعلق بأغطية الوجه والتحقق من الهوية. معالي السيد/ كريغ سميث، النائب العام ووزير العدل، وصف غرض القوانين الجديدة المقترحة بقوله:

> *... تضمن تخوِّيل مسؤولي إصلاح الأحداث والضباط المفوضين من قبل الخدمات الإصلاحية وضباط أمن المحاكم طلب إزالة غطاء الوجه الذي يرتديه أي شخص وذلك لرؤية وجهه بغية التحقق من هويته. ويتم وضع الصلاحيات الجديدة حتى يتمكن أولئك الضباط من القيام بعملهم بصورة فعالة لضمان أمن وسلامة المجتمع والمواطنين.*[1]

لاحظ متحدثون آخرون خلال المناقشات البرلمانية للقوانين الجديدة ارتباطها بـ "قضية شهيرة في نيو ساوث ويلز تتعلق بالارتباك الذي حدث بخصوص هوية امرأة ترتدي البرقع"[2]. في هذه القضية التي كانت في 2010، قدمت امرأة ترتدي غطاءً على وجهها إقرارًا قانونيًا يفيد بأن ضابطًا من الشرطة حاول "نزع" غطاء وجهها "بالقوة". وقد وقعَّت المرأة هذا الإقرار القانوني تحت اسم "كارنيتا ماثيوز". دون أن يرى قاضي الصلح الذي صادق على توقيع المرأة وجهها.

وردت تفاصيل أخرى حول مخالفة مرورية بسيطة تتعلق بشكوى المرأة في الإقرار القانوني كما يلي:

> *ثم أعطيته رخصتي (بحسب المصدر) وتطلع إليها ومن ثم قال لي "أحتاج أن أرى وجهك"، فشعرت بعدم الارتياح لذلك قمت برفع النقاب جزئيًا. لم يكن مقتنعًا بذلك بعدها اقترب مني أكثر بطريقة تنطوي على تهديد وحرك يده قريبًا من نقابي لدرجة أنني شعرت أنه سيقوم بنزعه عن وجهي ... بعد ذلك قلت له خائفة قبل أن أرفع نقابي "يحرم علي أن أريك وجهي"، لكنه أصر. من ثم قمت برفع نقابي وقلت له "أنت عنصري ليس إلا"*[3].

تم تقديم هذا الإقرار القانوني لدى أحد مراكز الشرطة من قبل امرأة ترتدي غطاءً للوجه ومعها رجل. لم تقم الشرطة في ذلك الوقت بتحديد هوية الرجل ولا المرأة، كما لا يمكن لضابط شرطة أن يطلب أو يوجه شخصًا لإثبات هويته لكي يقدم شكوى حول سلوك الشرطة[4]. بعد قيام الشرطة بمشاهدة صور الحادثة التي كانت موضوع الشكوى، تم اتهام السيدة/ ماثيوز، ومن ثم أدينت بتهمة تقديم شكوى كاذبة عمدًا حول سلوك ضابط شرطة[5].

أفاد القاضي عند إصدار القرار، بأنه "كان من الواضح أن كارنيتا ماثيوز هي التي حضرت إلى مركز الشرطة، وليس لديَّ أي شك أنها هي مصدرة الإقرار القانوني"[6]. واختتم قائلا "... ليست هنالك أي مسألة تحقق من الهوية في ذهني ..."[7]، وأن سرد السيدة/ ماثيوز للأحداث (حسبما هو وارد في النص أعلاه) كان "كاذبا"[8].

سعادة القاضي جفريز قام لاحقا بشطب إدانة السيدة/ ماثيوز ولم يستطع أن ينتهي إلى حكم لا يداخله شك معقول بأن السيدة/ ماثيوز كانت هي المرأة التي قامت بتوقيع الإقرار القانوني. وأفاد أن قاضي الصلح لم ير وجه المرأة التي وقَّعت على الإقرار القانوني، وأن التوقيع الوارد على الإقرار القانوني وتوقيع السيدة/ ماثيوز على رخصة قيادتها ليسا متطابقين. كما علق سعادة القاضي جفريز أيضا بأن بينة ظرفية أخرى بخصوص هوية المرأة التي وقَّعت على الإقرار القانوني لم تكن كافية لإثبات أنها كانت كارنيتا ماثيوز[9].

1 مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، الجمعية التشريعية، 25 أغسطس / آب 2011، صفحة 4716.

2 السيد/ جون باريلارو، عضو البرلمان، مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، الجمعية التشريعية، 14 سبتمبر / أيلول 2011، صفحة 5634. انظر أيضا السيد/ جون سيدوتي، عضو البرلمان، مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، الجمعية التشريعية، صفحة 5462. سعادة/ بول لينش، عضو البرلمان، مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، الجمعية التشريعية، 25 أغسطس / آب 2011، صفحة 5456، وسعادة/ شوكت مسلمان MLC، مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، المجلس التشريعي، 15 سبتمبر / أيلول 2011، صفحة 5763.

3 سجل الإجراءات، التاج ضد كارنيتا ماثيوز (محكمة كامبل تاون المحلية، السيد/ رابيدج LCM، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2010)، صفحة 13.

4 انظر الجزء 8 أ من قانون الشرطة لعام 1990

5 انظر *قانون الشرطة لعام 1990* المادة 167 أ (1) "يجب ألا يتقدم أي شخص بأي شكوى بموجب هذا الجزء وهو يعلم أن الشكوى كاذبة".

6 سجل الإجراءات، *التاج ضد كارنيتا ماثيوز* (محكمة كامبل تاون المحلية، السيد/ رابيدج LCM، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2010)، صفحة 10.

7 المرجع السابق

8 المرجع السابق، صفحة 13.

9 سجل الإجراءات، *كارنيتا ماثيوز ضد التاج* (محكمة نيو ساوث ويلز الإقليمية، جوفريز جي، 22 يونيو / حزيران 2011)، صفحة 10.

علاوة على ذلك، أفاد سعادة القاضي جفريز أنه حتى إذا وصل إلى اقتناع لا يداخله شك معقول بأن الإقرار القانوني مُوقَّع من قبل السيدة/ ماثيوز، لكي تثبت المخالفة، فلا يزال الادعاء يحتاج أن يُثبت أن السيدة/ ماثيوز كانت تعلم أن الشكوى كاذبة. وأفاد أنه حسب البينة المقدمة في المحكمة، كان هنالك احتمال بأن السيدة/ ماثيوز اعتقدت أن الضابط كان يحاول نزع نقابها. لذلك انتهى إلى أن الادعاء لم يثبت إثباتًا لا يداخله شك معقول بأن السيدة/ ماثيوز كانت تعلم أن الشكوى كاذبة.

خلال النقاش البرلماني حول القوانين الجديدة المقترحة، أفاد بعض أعضاء البرلمان بأن التشريع مطلوب إقراره لمنع حدوث حالة مشابهة في المستقبل. على سبيل المثال، أفادت السيدة/ تانيا ديفيز، عضو البرلمان، بأن قضية كارنيتا ماثيوز أظهرت أن "التشريع الحالي فيما يتعلق بصلاحيات الشرطة بخصوص إزالة أغطية الوجه ليس واضحًا. وسيتم توضيح التشريع بإجازة هذا المشروع"[10].

10 مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، الجمعية التشريعية، 13 سبتمبر / أيلول 2011، صفحة 5512.

الفصل الثالث – الإطار التشريعي

3-1 قوانين نيو ساوث ويلز المتعلقة بالتحقق من الهوية

يمكن للشرطة في نيو ساوث ويلز أن تأمر أو تطلب بصورة قانونية من أي شخص تقديم مستندات إثبات هوية أو تفاصيل في ظروف معينة فقط، مثل عمليات اختبار التنفس العشوائي. كما يوجد جدول في الموقع الإلكتروني لمحقق الشكاوى[11] يسرد مجموعة من الأحكام القانونية التي تفوض شرطة نيو ساوث ويلز في توجيه ذلك الأمر أو الطلب. على سبيل المثال، تسمح المادة 11(2) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) (المُقدم في نفس الوقت مع القانون الجديد)[12] لضباط الشرطة أن "يطلبوا" من أي شخص الكشف عن هويته عندما يصدر الضابط لذلك الشخص أمر بذلك، ويقع الشخص تحت طائلة القانون إذا لم يستجيب أو رفض التقيد بطلب الضابط في هذه الظروف (المادة 12 من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات).

تنص جميع النصوص التي أوردناها في الجدول المشار إليه أعلاه على أنه يمكن - بصورة مماثلة- أن يقع الشخص الذي لا يستجيب لأمر ضابط الشرطة أو طلبه بتقديم إثباتات هوية معينة تحت طائلة القانون. هذه القائمة ليست شاملة ولكنها مقدمة لبيان المجموعة الواسعة من الظروف التي يمكن فيها لرجال الشرطة أن يصدروا أمرًا أو طلبًا يتعلق بالتحقق من الهوية.

3-2 القانون الجديد بخصوص التحقق من الهوية وأغطية الوجه

بموجب القانون الجديد، عندما يطلب أو يأمر ضباط الشرطة بصورة قانونية من أي شخص أن يقدم إثباتا للتحقق من الهوية، يمكنهم إذا لزم الأمر أن يطلبوا أيضا من ذلك الشخص إزالة أي غطاء للوجه (يرجى الاطلاع على الملحق أ).

يمكن أن يكون غطاء الوجه خوذة أو قناعا أو أي ملبوس آخر يتم ارتداؤه على الوجه ويمنع رؤيته[13]. ويطلب من الشخص إزالة جزء كافٍ من غطاء وجهه حتى يتمكن ضابط الشرطة من رؤية الوجه من الجبهة إلى أسفل الحنك، وما بين الأذنين (من غير أن يتضمن ذلك رؤيتهما) وذلك لكي يتم التحقق من الهوية.

3-3 الضمانات

بقدر ما يكون ذلك عمليًا بصورة معقولة، يجب أن يطبق ضباط الشرطة الضمانات التالية عندما يطلبون من أي شخص إزالة أي غطاء للوجه:

- يجب على ضابط الشرطة أن يطلب تعاون الشخص
- يجب أن يرى ضابط الشرطة وجه الشخص:
  - **بطريقة توفر خصوصية معقولة إذا طلب الشخص ذلك، و**
  - **على وجه السرعة بقدر ما يكون ذلك عمليًا بصورة معقولة.**

يجب على ضباط الشرطة القيام أيضا بتطبيق الضمانات التالية الواردة في القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) (يرجى الاطلاع على الملحق د) عندما يطلبون إزالة غطاء الوجه:

- تقديم اسمه ومكان عمله (وإثبات أنه ضابط شرطة إذا لم يكن يرتدي الزي الرسمي للشرطة)
- توضيح سبب مطالبة الشخص بإزالة غطاء الوجه
- إذا لم يتقيد الشخص بذلك فورًا، يتم تنبيهه بأن ذلك مطلوب بموجب القانون
- إذا استمر الشخص في عدم الاستجابة ، يتم تنبيهه بأن ذلك يعتبر مخالفة.

3-4 المخالفة والعقوبات

تُجَرِّم المادة 19 ب من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) أي شخص لا يستجيب أو يرفض إزالة غطاء الوجه عندما يطلب منه ذلك ضابط الشرطة بشكل قانوني. وقد تفرض غرامة تقدر بمبلغ 220 دولار على أي شخص إذا امتنع عن إزالة غطاء الوجه بشكل عام. وقد تطبق أقصى عقوبة تقدر بغرامة تصل إلى 5500 دولار أو الحبس لمدة 12 شهرًا إذا رفض أي سائق أو أحد الركاب إزالة غطاء الوجه عندما يطلب رجال الشرطة معرفة هوية هذا الشخص فيما يتعلق بالمخالفات الخطيرة التي تُنظر أمام المحكمة ولها صلة بهذه السيارة.

11 جدول القوانين التي تسمح لضباط الشرطة بإصدار طلب أو أمر أي شخص بتقديم تفاصيل هويته، www.ombo.nsw.gov.au

12 لم نراجع كيفية ممارسة رجال الشرطة لصلاحياتهم بمقتضى المادة 11 من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) كجزء من هذه الدراسة، وعلى أي حال تعالج مراجعة مستقلة ومستمرة يجريها محقق الشكاوى للمادة 9 من *قانون الجرائم الجزئية لعام 1988* بعض القضايا المتعلقة بأوامر الانصراف. تتاح تفاصيل تلك المراجعة وورقة القضايا على الموقع الإلكتروني لمحقق الشكاوى: www.ombo.nsw.gov.au

13 المادة 3 *من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام* 2002

إذا أمكن لأي شخص أن يثبت أن لديه مسوِّغ خاص لرفض إزالة غطاء الوجه، حينئذٍ لا يعد مرتكبا لمخالفة. يشمل المسوِّغ الخاص سببًا طبيًا مشروعًا. هنالك نطاق من المسوِّغات الخاصة الأخرى التي ستتم إضافتها من خلال التشريع بموجب القانون الجديد، لكن حاليًا ليس هنالك أي مسوِّغات خاصة أخرى. ويقع عبء إثبات أي مسوِّغ خاص على الشخص الذي يدَّعي أن لديه ذلك المسوِّغ الخاص.

الفصل الرابع – استخدام القانون الجديد بواسطة شرطة نيو ساوث ويلز

4-1 الحالات التي استخدمت فيها الشرطة القانون الجديد

أفادتنا شرطة نيو ساوث ويلز بأنه وفقا لنظام العمل الشُّرَطي الآلي ، فقد تم تطبيق المادة 19 أ من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) على ثماني حالات في الفترة من الأول من نوفمبر / تشرين الثاني إلى 31 أكتوبر / تشرين الأول 2012. وقد تضمنت سبع من هذه الحالات سائقات في جنوب غرب سيدني يرتدين غطاء للوجه وتعرضن لقضايا مرورية بسيطة أو اختبار تنفس عشوائي.

لم يتم إطلاعنا على أي استخدامات للقانون الجديد كان فيها الشخص الذي يرتدي غطاء الوجه ضحية لجريمة أو شاهدًا على جريمة.

لم يتم اتهام أي شخص بمخالفة بموجب المادة 19 ب من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات). ولم تتلقَ شرطة نيو ساوث ويلز ولا محقق الشكاوى أي شكاوى بخصوص طريقة استخدام ضباط الشرطة للقانون الجديد.

من المهم أن نعلم أنه قد تم طرح فئة مستقلة لتسجيل استخدامات القانون الجديد في نظام العمل الشُّرَطي الآلي في أبريل / نيسان 2012، في منتصف فترة مراجعتنا تقريبًا. وقبل ذلك، تم إصدار أمر لرجال الشرطة بتسجيل أي استخدام للقانون الجديد في قسم سرد الحالات لنظام العمل الشُّرَطي الآلي. ومن الممكن أن تكون التغييرات التي أدخلت على ترتيبات التسجيل خلال فترة المراجعة بجانب طرح القانون الجديد الحديث نسبيًا سببًا في عدم قيام ضباط الشرطة بتسجيل كل الحالات التي طلبوا فيها إزالة غطاء الوجه. لذلك من الممكن ألا نكون ملمين حاليًا بكل استخدامات القانون الجديد.

4-2 أنواع أغطية الوجه المعنية

نسعى للحصول على مزيد من المعلومات بخصوص أي من الحالات التي تم فيها استخدام القانون الجديد كجزء من مراجعتنا. وعلى كل، المعلومات التي قمنا بتقييمها حتى تاريخه، ربما تظهر أن معظم الذين طُلب منهم إزالة غطاء الوجه خلال فترة المراجعة نساء مسلمات يرتدين أغطية للوجه مثل النقاب[14] لأسباب دينية.

حسبما سيتم نقاشه في الفصل الخامس أدناه، فإن القضايا المتعلقة بالخصوصية وجنس الضابط الذي يرى وجه الشخص قد تكون ذات أهمية خاصة للنساء اللاتي يرتدين غطاء للوجه مثل النقاب. وفي بعض الحالات التي تم فيها استخدام القانون الجديد حتى تاريخه، طلبت فيها امرأة ترتدي النقاب، أو تم فيها تزويدها بخصوصية إضافية أو تمت فيها رؤية وجهها بواسطة ضابطة شرطة.

بينما تم تسجيل حالة واحدة فقط لضابط شرطة طبق فيها القانون الجديد وطلب إزالة نوع مختلف من أغطية الوجه[15]، يجوز أيضا استخدام القانون وطلب إزالة أغطية الوجه مثل خوذات الدراجات البخارية والحجاب والمناديل "الباندانا".

نسعى للحصول على آراء وتجارب أي شخص طلب منه أو وجه بواسطة ضابط شرطة في نيو ساوث ويلز بإزالة غطاء الوجه في السنوات الخمس الأخيرة (سواء أشار الضابط إلى القوانين الجديدة أم لا).

4-3 التوجيه المقدم لضباط الشرطة حول استخدام القانون الجديد

تقدم شرطة نيو ساوث ويلز إرشادات ونصائح إلى ضباط الشرطة بخصوص مسؤولياتهم من خلال توجيهات تورد القانون والسياسات مثل إشعارات سياسات المفوضين.

وهناك توجيهات أخرى مثل إجراءات العمل القياسية تزود الضباط بالنصح بخصوص كيفية قيامهم بواجباتهم في سياق أكثر جاهزية.

يتلقى ضباط الشرطة أيضا التوجيه بخصوص كيفية ممارسة صلاحياتهم من خلال المستندات التي تنص على التوصيات التي قد يرغبون في دراستها عندما يقومون بواجباتهم.

14 النقاب يغطي كل الوجه ما عدا العينين. البرقع يغطي كل الوجه والجسم ويشمل غطاء مشبكا يغطي العينين. المعلومة متحصل عليها من الموقع الإلكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية: http://www.bbc.co.uk/religion/religions/islam/beliefs/niqab_1.shtml الذي تمت زيارته بتاريخ 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2012.

15 في هذه الحالة، كان الشخص يرتدي تي-شيرت على رأسه لذلك كان وجهه مغطى. نسعى للحصول على توضيح من شرطة نيو ساوث ويلز بخصوص ظروف هذا الاستخدام للقانون الجديد.

زودت شرطة نيو ساوث ويلز ضباط الشرطة بتوجيهات خطية متنوعة بخصوص كيف أنهم مطالبون بتطبيق القانون الجديد، بما في ذلك إشعار سياسات المفوضين وقسم منفصل في كتيب إرشادات الشرطة. تنص هذه المستندات على أحكام القانون الجديد وتورد صلاحيات ومسؤوليات ضباط الشرطة حسبما هو وارد بصورة صارمة في القانون الجديد. كما تقدم أيضا للضباط الذين يطبقون القانون الجديد المعلومات الإضافية التالية:

- *ليس للشرطة صلاحية القيام بنزع غطاء الوجه بالقوة إذا رفض مرتديه القيام بإزالته....*
- *يجب أن تكون الشرطة مدركة للحساسيات الثقافية أو الدينية أو ما شابه ذلك عندما تقوم بممارسة هذه الصلاحية*[16].

ليست هنالك إجراءات عمل قياسية تحديدا لتطبيق القانون الجديد.

التوجيه بخصوص تطبيق القانون الجديد في ظروف تتعلق بامرأة مسلمة ترتدي النقاب أو البرقع موجود أيضا في مورد منفصل مكتمل حديثا عنوانه دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني (الدليل). ويورد الدليل العوامل التي يوصى فيها الضباط، ولكنهم غير ملزمين بذلك، بالنظر في متى يطلبون إزالة غطاء للوجه مثل النقاب.

حسبما ورد في قسم "ترحيب القادة"، تم إعداد الدليل بواسطة موظفين من شرطة نيو ساوث ويلز "هم مسلمون أو لديهم خبرة امتدت لسنوات عديدة في التعامل مع المجتمعات الإسلامية"[17]. كما أن الدليل أيضا "تم تدقيقه بواسطة أعضاء بارزين في مجتمعات سيدني الإسلامية"[18]. كما أبلغتنا شرطة نيو ساوث ويلز أن الدليل قد تم إرساله بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى ضباط التربية والتطوير في كل قيادة من قيادات المناطق المحلية التابعة لنيو ساوث ويلز. كما أنه متوفر أيضا لكل الضباط على إنترانت الشرطة. كما تم استخدام الدليل أيضا خلال عروض في أيام تدريبية لوحدات عمل معينة، حيث تم تحديد هذه الوحدات للقضايا المشمولة في الدليل إذ أنها ذات صلة بعملهم.

يورد الدليل المعلومات التالية بخصوص أغطية الشعر والوجه:

النقاب للمسلمات يتخذ أشكالا مختلفة استنادا إلى المذهب الإسلامي الذي تتبع له المرأة وكذلك ثقافتها ومعتقداتها الفردية. لا تلتزم كل المسلمات بقانون الزي الإسلامي. وعلى كل، من يفعلن ذلك يردن احترام خيارهن.

الحجاب ... أحد أكثر الأزياء الإسلامية شيوعا. وهو يتكون من خمار للرأس يغطي الشعر والرقبة لكنه لا يغطي الوجه. ويمكن ارتداؤه مع عباءة فضفاضة أو في بعض الأحيان مع ملابس غربية تغطي كل الجسم ما عدا اليدين.

النقاب ... قطعة من الملابس تستخدم لتغطية الوجه بالكامل ما عدا العينين. وعادة، النساء اللاتي يرتدينه يغطين أيديهن أيضا. البرقع ... عباءة كاملة الطول تغطي الرأس والوجه والجسم.

بسبب التقاليد المتبعة بواسطة المسلمين، قد تكون هنالك مقاومة لطلبات الشرطة بنزع قطع من الملابس بغرض التحقق من الهوية أو لأغراض التفتيش. وللمساعدة في هذه العملية، من الموصى به أن تقوم الشرطة بتقدير ما يلي:

- *القيام بوضوح بشرح الأسباب الداعية لحاجتهم إلى إزالة أي قطعة من الملابس. كمثال، إذا كان الغرض من إزالة النقاب أو البرقع هو التحقق من الهوية، وضح بجلاء أن الغرض هو مقارنة وجهها مع الصورة الموجودة في رخصة القيادة وأن الأمر سيستغرق بضع ثوانٍ.*
- *استخدام ضابط شرطة من نفس جنس الشخص المعني إن أمكن عندما تلزم إزالة قطعة من الملابس لأغراض التحقق من الهوية أو لأغراض التفتيش.*
- *ضمان أن أي إزالة للملابس لإجراءات الشرطة تتم في مكان خاص وليس في العلن. إذا احتجت إلى التحقق من هوية امرأة مسلمة في العلن، حاول أن تضمن أن التحقق من الهوية يتم بعيدا عن أعين المارة.*
- *السماح، إذا طلب ذلك وحيثما كان ذلك ملائما، لأقرب الأقربين من الرجال بأن يحضر عند التحقق من هوية امرأة*
- *التعامل باحترام مع المجوهرات، خاصة تلك التي تحمل رموزا أو قيمة إسلامية*[19].

16 كتيب شرطة نيو ساوث ويلز الإرشادي، الفصل "و".

17 دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني، أكتوبر / تشرين الأول 2012، صفحة 1.

18 نفس المصدر السابق.

19 دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني، أكتوبر / تشرين الأول 2012، صفحة 26-24.

الفصل الخامس – القضايا

5-1 التجارب الشخصية بخصوص إزالة غطاء الوجه بغرض التحقق من الهوية

نناقش فيما يلي مجموعة من القضايا والاهتمامات المتعلقة بالقانون الجديد.علاوة على ذلك، نحن مهتمون بسماع أي تجارب شخصية فيما يتصل بأي طلب أو توجيه صادر من أي ضابط بشرطة نيو ساوث ويلز لإزالة غطاء الوجه خلال السنوات القليلة الماضية (وبغض النظر عما إذا كان ضابط الشرطة قد ذكر أي قانون).

أسئلة للبحث:

1- هل حدث أن طلب منك أي ضابط شرطة أو أمرك بإزالة غطاء للوجه لأغراض التحقق من الشخصية قبل أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2012؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى سرد تجربتك وأي مسائل ذات صلة نشأت عنها.

2- هل حدث أن طلب منك أي ضابط شرطة أو أمرك بإزالة غطاء للوجه لأغراض التحقق من الشخصية في أو بعد الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2012؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى سرد تجربتك وأي قضايا مسائل ذات صلة نشأت عنها.

5-2 إجراءات العمل القياسية

حسبما أشير إليه في القسم 4-3، فإن المتطلبات والتوصيات لضباط الشرطة عند استخدام القانون الجديد واردة حاليا في مستندات متنوعة لشرطة نيو ساوث ويلز. لم تطور شرطة نيو ساوث ويلز إجراءات عمل قياسية تجمع كل هذه المعلومات معا بما في ذلك، على سبيل المثال، المعلومات الواردة في *دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني*، والذي من المحتمل أن يمثل أهمية خاصة للضباط الذين يطبقون القانون الجديد في المستقبل.

تم استخدام القانون الجديد حتى تاريخه بصورة قليلة. وعلى كل، يمكن القول بأن أي إجراء عمل قياسي يورد بجلاء المتطلبات والتوصيات لضباط الشرطة للنظر في أي سياق عمل قد يكون نقطة مرجعية وحيدة مفيدة للضباط، خاصة أولئك الذين هم في قيادات المناطق المحلية التابعة لنيو ساوث ويلز أو وحدات العمل التي من المحتمل بصورة كبيرة أن تستخدم القانون الجديد.

سؤال للبحث:

3- هل هنالك حاجة لأن تطور شرطة نيو ساوث ويلز إجراءات عمل قياسية متعلقة بالقانون الجديد. إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هي المواضيع التي يجب معالجتها في إجراءات العمل القياسية؟

5-3 الضمانات المتعلقة بالخصوصية

المادة 19 أ (3) (ب) (أولا) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) تنص على أن ضابط الشرطة الذي يطلب من أي شخص إزالة غطاء للوجه يجب عليه، بقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة، أن يرى وجه الشخص بطريقة توفر خصوصية معقولة، إذا طلب الشخص ذلك. وخلال المناقشات البرلمانية، أوضح سعادة/ مايكل غالاتشر، وزير خدمات الشرطة والطوارئ، سبب توفير الخصوصية كما يلي:

> *بالنسبة للشرطة، من الضروري غالبا التأكد من هويات أشخاص في سياق قيامها بمهام عملها. قد تكون هنالك حالات يطلب فيها الشخص المطالب بإزالة غطاء وجهه درجة من الخصوصية. وينص مشروع القانون على أن الشرطة ستسعي، بقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة، إلى تلبية طلبات الخصوصية. كمثال، قد تكون الشرطة بصدد إجراء تحقيق في اعتداء خطير في مكان عام. قد يطلب الشاهد، المطالب بإزالة غطاء الوجه، أن يتم إرجاعه إلى مركز للشرطة لتوفير بعض الخصوصية له. قد يكون هذا الأمر، أو قد لا يكون، عمليا بصورة معقولة، استنادا إلى الظروف. قد لا يكون مسرح العملية قد تم احتواؤه وقد يكون مطلوبا من الشرطة البقاء فيه. في مثل تلك الحالات، قد يتعين على الشرطة رفض الطلب المحدد لكن عليهم، بالقدر العملي، أن يوفروا الخصوصية. قد يكونون قادرين على تغطية الشخص في مسرح العملية أو إيجاد مكان قريب يمكن فيه توفير الخصوصية. هذه الضمانات التشريعية سيتم تأييدها بموجب توجيه من المفوض يوضح مشروع القانون ويعزز الحاجة إلى احترام حق الفرد في الكرامة والخصوصية*[20].

20 مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، المجلس التشريعي، 25 أغسطس / آب 2011، صفحة 5752.

كما علق الوزير أيضا على مسألة الخصوصية عندما يرتدي شخص ما "ثوبا واحدا ساترا لكل الجسم لذلك لا يمكن إظهار الوجه – أي من أطراف الشعر إلى الحنك وما بين الإذنين، وليس كل الرأس – بدون إزالة كل الثوب"[21]. في مثل هذه الحالات، اقترح ما يلي:

... الخيار الوحيد هو أخذ الشخص إلى مكان ملائم يوفر الخصوصية، ربما إلى مركز الشرطة، حتى يمكن إظهار الوجه بدون تعرية الشخص أمام الناس. ... أي قرار بأخذ الشخص إلى مكان ما، مثل مركز الشرطة، لتسهيل إزالة الثوب المكون من قطعة واحدة، يكون قرارا استنسابيا وتقديرياً. ... هذا الإجراء ستتم تغطيته في إجراءات العمل القياسية لشرطة نيو ساوث ويلز بمجرد إجازة القانون[22].

5-3-1 معلومات مقارنة

القوانين الأخرى تم طرحها في نفس الوقت مع القانون الجديد تسمح للموظفين العموميين المفوضين العاملين في مراكز إصلاح لأحداث أو المراكز الإصلاحية أو المحاكم أن يطلبوا من أي شخص إزالة غطاء الوجه (انظر الملحق ب). الأحكام المتعلقة بالخصوصية في هذه القوانين الأخرى مشابهة لتلك الأحكام الواردة في القانون الجديد، وتتطلب أنه بمجرد أن يطلب أي شخص الخصوصية يجب على الضابط أن يوفر الخصوصية، بقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة. وبالمثل، تتطلب السياسات التي تدعم الضباط في تطبيق هذه القوانين الأخرى في مراكز إصلاح الأحداث والمراكز الإصلاحية من المسؤولين توفير الخصوصية بقدر ما يكون ذلك عمليا، متى طُلبت.

تم إصدار سياسة حول التحقق من الهوية وأغطية الوجه الكاملة لوكالات القطاع العام في نيو ساوث ويلز (السياسة) بواسطة وزارة رئاسة مجلس الوزراء وشؤون المجلس في يناير / كانون الثاني 2012 (انظر الملحق هـ). تم إعداد السياسة بواسطة لجنة علاقات المجتمع "بالتشاور مع قادة المجتمع والأديان ووكالات القطاع العام ذات الصلة"[23] وهي ذات صلة بصفة خاصة بوكالات مثل خدمة الطرق والبحرية ، التي تقدم خدمات تتطلب تصويرا فوتوغرافيا للأفراد لإصدار التراخيص.

تنص السياسة أنه بينما يمكن للشرطة وبعض الموظفين العموميين الآخرين أن يطلبوا بصورة قانونية إزالة أي غطاء للوجه، لا يمكن لموظفين عموميين آخرين إصدار مثل ذلك الطلب في سياق تقديم أي خدمة لأفراد المجتمع. بخصوص هؤلاء الموظفين، تورد السياسة ما يلي:

... أي شخص يرغب في الوصول إلى خدمة أو تسهيلات يكون فيها من الضروري التأكد من هويته قد يطلب منه إزالة غطاء وجهه. ويجب التوضيح للشخص أن من حقه اختيار عدم إزالة غطاء الوجه، ولكن قد يحرم من الوصول إلى تلك الخدمة أو التسهيلات.[24]

فيما يتعلق بالخصوصية، تنص السياسة على ما يلي:

عندما يكون ذلك ملائما بصورة عملية، يُزال غطاء الوجه الذي يتم ارتداؤه لأسباب الحشمة أمام أشخاص من نفس الجنس فقط، ويفضل أن يتم ذلك في مكان يرى فيه المتحقق فقط وجه الشخص المطلوب التحقق من هويته.[25]

تعد خدمة الجمارك وحماية الحدود الأسترالية مثالا لوكالة في حكومة الكومنولث يجوز لها، في سياق أعمالها، أن تطلب من أي شخص إزالة غطاء الوجه. وعند استكمال أي إجراءات هجرة لمسافرة تضع غطاء الوجه لأسباب ثقافية أو دينية، تعرض خدمة الجمارك وحماية الحدود الأسترالية عددا من الخيارات على تلك المسافرة. تتضمن هذه الخيارات خيار اصطحاب المسافرة إلى غرفة خاصة مع ضابطة حتى يتم التحقق من الهوية. كما يتم أيضا طرح خيار إجراء التحقق من الهوية في غرفة خاصة بحضور رجل "ذي قرابة مباشرة بها". طرح هذه الخيارات لا يعتمد على طلب مبدئي للخصوصية من المسافرة التي تردي غطاء للوجه.[26]

5-3-2 معلومات أولية من المشاورات التي تمت مع المجتمع

المشاورات الأولية حتى تاريخه، والاستخدامات المسجلة للقانون الجديد، توضح أن مسألة الخصوصية ذات صلة بصفة خاصة بالمسلمات اللاتي يرتدين أغطية للوجه مثل النقاب. ومسألة توفير ضابطة لرؤية وجه امرأة ذات صلة أيضا بصفة خاصة بهذه المجموعة من النساء، حسبما تم نقاشه في القسم 5-4 أدناه.

21 مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، المجلس التشريعي، 15 سبتمبر / أيلول 2011، صفحة 5769.

22 المرجع السابق

23 وزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء والمجلس، سياسة التحقق من الهوية وإزالة غطاء كامل الوجه بالنسبة لوكالات القطاع العام في نيو ساوث ويلز (M2012-01)، يناير / كانون الثاني 2012.

24 المرجع السابق

25 المرجع السابق

26 مراسلات من خدمة الجمارك وحماية الحدود الأسترالية إلى نائب محقق الشكاوى، يوليو / تموز 2012.

لم نتمكن بالضبط من إثبات عدد النساء اللاتي يرتدين النقاب أو البرقع أو أي غطاء وجه مشابه آخر في نيو ساوث ويلز (على الرغم من علمنا بأن هنالك تقدير مفاده أن مجموعهن 3000 في عموم أستراليا)، لكن يبدو أن هذه المجموعة من النساء تمثل نسبة صغيرة من إجمالي عدد المسلمات في نيو ساوث ويلز. كما يبدو أيضا أن النقاب أكثر انتشارا من البرقع في نيو ساوث ويلز.

تلقينا اقتراحا خلال مشاوراتنا حتى تاريخه أنه قد يكون من المحبذ لامرأة ترتدي غطاء للوجه مثل النقاب أن تمنح الخصوصية كخيار بمجرد أن يطلب منها أو تؤمر بإزالة النقاب. سبب هذا الاقتراح هو أنه ربما كانت هنالك امرأة ترتدي النقاب ولم تشعر بالارتياح في أن تطلب من ضابط الخصوصية بينما هو يتطلع إلى وجهها، خاصة إذا لم تكن مدركة للضمانات المتعلقة بالخصوصية في القانون الجديد. وإذ أنه من المحتمل أن تكون هنالك الكثير من التفاعلات مع ضباط الشرطة في أوضاع مشحونة باهتياج المشاعر والقلق، قد يؤثر هذا أيضا على رغبة امرأة ما أو ثقتها في طلب الخصوصية، على الرغم من قوة أي معتقدات دينية قد تكون لديها.

3-3-5 معلومات من شرطة نيو ساوث ويلز

إننا نعلم بعدد من الحالات التي قامت فيها الشرطة، عند طلب إزالة غطاء الوجه، بتوفير الخصوصية عند المطالبة بها بمجموعة من الطرق. طرح الضباط الذين أجرينا معهم المقابلات عددا من الخيارات المتنوعة لتوفير الخصوصية، لكنهم أشاروا إلى أن هذه الخيارات ستكون مقيدة بالوضع على الطبيعة، حيث أنه في مركز الشرطة يتم توفير الخصوصية بطريقة أكثر سهولة عن طريق إحالة الشخص إلى غرفة الاستجواب.

لا نعلم بأي حالات خلال فترة المراجعة طلبت فيها الشرطة من شخص ما إزالة كامل الثوب المكون من قطعة واحدة مثل البرقع لغرض التحقق من الهوية.

دراسة الحالة الأولى مثال على ضابط (كان يقوم بالدورية لوحده) تعامل مع امرأة ترتدي النقاب وأثارت مسألة الخصوصية.

دراسة الحالة 1

استوقف ضابط شرطة سيارة شوهدت وهي تتجنب عملية اختبار تنفس عشوائي. أدرك الضابط بعدئذٍ أن السائق امرأة ترتدي النقاب وبالسيارة 3 من الكبار و7 أطفال وبالسيارة شخصان فقط يرتديان أحزمة الأمان. خرجت المرأة من السيارة وأبلغها الضابط أن العملية سيتم تسجيلها في نظام تصوير السيارات بالفيديو التابع لشرطة نيو ساوث ويلز. أعطت المرأة رخصتها للضابط وقال لها الضابط "هل يمكنك إظهار وجهك؟". فقالت: "نعم، ليس هنا" وبدا أنها تقترح أن يذهبوا إلى مكان ما بالقرب من منزل للقيام بذلك (على الرغم من أن كلماتها غير واضحة في تصوير الفيديو التابع للشرطة). قال الضابط: "لن أذهب إلى مكان خلف بيت ما".

بعدها بدأ الضابط في طرح أسئلة أخرى على المرأة عن الأشخاص الذين معها في السيارة وعن عدم وجود لوحة ملكية على مؤخرة السيارة، لكنه عاد وطلب من المرأة أن ترفع غطاء وجهها بعد حوالي خمس دقائق من ذلك. في هذا الوقت أيضا بدأ شخص على الطريق يقدم بعض المساعدة في ترجمة أسئلة الضابط وأجوبة المرأة.

كان ضابط الشرطة الآن جالسا في مقعد السائق في سيارة الشرطة وكانت المرأة تنظر إلى داخل سيارة الشرطة من نافذة الراكب. قال الضابط: "القانون يوجب عليك إظهار وجهك وبذلك يمكنني مقارنة وجهك بهذه" (يشير إلى صورة المرأة على الرخصة). قالت المرأة "حسنا هل يمكنك إغلاق النافذة لدقيقة واحدة؟". نظر الضابط بسرعة إلى وجهها بينما كانت تنظر من خلال نافذة الراكب. حضر ضباط شرطة آخرون إلى الموقع في العشرين دقيقة التالية وناقشوا أفضل مسار للإجراءات فيما يتعلق بالمخالفات المرورية. تم إصدار إشعار حضور للمحكمة بخصوص عدد من المخالفات المرورية وتم أخذ بصماتها على جهاز التحقق من الهوية الموقعي.

أسئلة للبحث:

4- في رأيك، هل يجب أن يطلب من ضباط الشرطة، كمسألة شُرَطية، منح الخصوصية لامرأة ترتدي غطاء للوجه لأسباب دينية، بقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة، عندما يطلب منها الضباط إزالة ذلك الغطاء عن الوجه بموجب المادة 19 أ من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)؟

4-5 رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من نفس الجنس

1-4-5 خلفية

لا يشير القانون الجديد إلى مسألة ما إذا طلب شخص يرتدي غطاء للوجه أن تتم رؤية وجهه بواسطة ضابط شرطة من نفس الجنس، عندما يتقدم الشخص بهذا الطلب، كيف يجب على ضباط الشرطة أن يتصرفوا. خلال مشاوراتنا حتى تاريخه، تمت إثارة هذه المسألة معنا. كما أننا ندرك أيضا أنه قبل، وبعد، إصدار القانون الجديد طلبت بعض النساء ممن يرتدين النقاب توفير ضابطة لرؤية وجوههن عندما طلب منهن ذلك لأغراض التحقق من الهوية.

2-4-5 قوانين مقارنة

حسبما ورد أعلاه، تسمح قوانين أخرى صدرت في نفس الفترة مع القانون الجديد للموظفين العموميين المفوضين العاملين في مراكز إصلاح الأحداث أو المراكز الإصلاحية أو المحاكم أن يطلبوا من أي شخص إزالة غطاء الوجه (انظر الملحق ب). وبخلاف أحكام القانون الجديد، تشتمل هذه القوانين، على أية حال، على شرط هو أنه، إذا تم طلب ذلك وحيثما أمكن بصورة معقولة، يجب أن تتم رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من جنس الشخص المعني.

كمثال، المادة 34 (2) من لائحة (مراكز احتجاز) الأطفال لعام 2010 تنص على أنه يجب على مسؤول إصلاح الأحداث، الذي يطلب من أي زائر إزالة غطاء الوجه، أن يضمن، ما أمكن ذلك بصورة معقولة، ما يلي:

> *(د) إذا كان عمر الزائر 12 عاما أو أكثر ويطلب ذلك – تتم رؤية وجه الزائر بواسطة مسؤول إصلاح الأحداث من نفس جنس الزائر، أو إذا لم يتواجد مسؤول إصلاح أحداث من نفس الجنس، بواسطة شخص آخر من نفس الجنس حسب توجيه مسؤول إصلاح الأحداث،*
>
> *(هـ) إذا كان الزائر طفلا عمره أقل من 12 عاما والشخص المسؤول عن الطفل يطلب ذلك – تتم رؤية وجه الطفل بواسطة مسؤولة رعاية الأحداث، أو إذا لم تتواجد مسؤولة رعاية الأحداث بواسطة أي امرأة أخرى حسب توجيه مسؤول لرعاية الأحداث.*

خلال المناقشات البرلمانية بخصوص القوانين الجديدة المقترحة، أورد وزير خدمات الشرطة والطوارئ مثالا حول كيف يمكن لضباط أمن المحاكم ومسؤولي إصلاح الأحداث ومسؤولي المراكز الإصلاحية أن يتجاوبوا مع هذه الوضع:

> *في بعض الحالات، سيكون من الممكن الانتحاء بشخص ما جانبا في غرفة أخرى أو الإيعاز بإحضار ضابط من نفس الجنس. في تلك الحالة، قد يتعين على الشخص الانتظار لغاية توفر غرفة أو لحين حضور الشخص من الجنس المعني. وعلى كل، في بعض الحالات، قد لا يكون من العملي بصورة معقولة التقيد بالطلب. كمثال، هنالك أوقات لا يستطيع فيها الضباط في المراكز الإصلاحية للذكور إيجاد امرأة للقيام بالتفتيش، حيث أن عدد العاملات في تلك المرافق أقل من عدد العاملين من الرجال.*[27]

قانون مقاطعة العاصمة الأسترالية، الساري اعتبارا من أبريل / نيسان 2012، يورد نقطة أخرى للمقارنة. يعالج هذا القانون مسألة أغطية الوجه والتحقق من الهوية فيما يتعلق بقضايا النقل البري (يرجى الاطلاع على الملحق "و"). ويورد أنه عندما يطلب ضابط شرطة من أي شخص إزالة غطاء الوجه، ويطلب ذلك الشخص ضابطا من نفس الجنس لرؤية وجهه، يجب على المسؤول اتخاذ الخطوات المعقولة للتقيد بهذا الطلب.

أخيرا، نصوص القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) فيما يتعلق بالمحافظة على الخصوصية والكرامة خلال تفتيش شخصي لا تشير إلى إصدار الطلبات لضابط من نفس الجنس. المادة 37 ذات الصلة من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) تنص على أنه يجب على أي ضابط شرطة، ما أمكن ذلك بصورة معقولة حسب الظروف، التقيد بالشرط التالي:

> *يجب إجراء التفتيش بواسطة ضابط الشرطة أو بواسطة أي شخص آخر من نفس جنس الشخص الخاضع للتفتيش أو بواسطة شخص من نفس الجنس بناء على توجيه ضابط الشرطة أو أي شخص معني آخر.*[28]

يجب العلم أن القانون الجديد ينص تحديدا على أن أي شرط بإزالة أي غطاء للوجه بموجب هذا القسم ليس تفتيشا لأي شخص.[29] على الرغم من ذلك، قد يكون نص التفتيش مفيدا كمعلومات مقارنة بخصوص هذه المسألة، مع ملاحظة أن إزالة غطاء الوجه قد يعتبرها بعض الأفراد الذين يرتدون تلك الأغطية لأسباب دينية عملا فيه انتهاك للحرمة.

27 سعادة/ مايكل غالاتشر، عضو المجلس التشريعي، مناقشات برلمان نيو ساوث ويلز، (هنزارد)، المجلس التشريعي، 15 سبتمبر / أيلول 2012، صفحة 5752.

28 *المادة 32 (7) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002*

29 *المادة 19 أ (5) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لعام 2002*

3-4-5 معلومات أولية من المشاورات التي تمت مع المجتمع

حسبما أشير إليه أعلاه، مشاوراتنا الأولية حتى تاريخه والاستخدامات المسجلة للقانون الجديد توضح أن مسألة رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من نفس الجنس مهمة بصفة خاصة للمسلمات اللاتي يرتدين غطاء للوجه مثل النقاب أو البرقع. بعض النساء اللاتي يرتدين النقاب قد عبرن لنا عن مخاوفهن من عدم الشعور بالارتياح مع ضابط من الرجال ينظر إلى وجوههن. لقد أوضحن أنهن راغبات للغاية في الاستجابة لغرض التحقق من الهوية بواسطة الشرطة غير أنهن يشددن على أهمية تواجد ضابطة للقيام بهذه العملية.

يرى عدد من المنظمات الإسلامية أنه في بعض الظروف من الجائز لضابط من الرجال أن يرى وجه المرأة لأغراض التحقق من الهوية. وعلى الرغم من أنه لا يعبر عن آراء كل المسلمين من الأستراليين حول هذه القضية، يقف البيان الصحفي لمجلس الأئمة الوطني الأسترالي كمثال على وجهة النظر هذه:

> *في الوضع الذي لا يكون فيه هنالك ضابط من نفس الجنس للقيام بعمليات الفحص الأمني والفحص بغية التأكد من الهوية، تسمح الشريعة الإسلامية (التعاليم الإسلامية) للمرأة المسلمة أن تزيل النقاب عن وجهها حسب الحاجة لكي يتم التأكد من هويتها. كمثال، إذا كان ينبغي لضابط التأكد من هوية امرأة ترتدي النقاب بينما هي مسافرة على الطريق العام ولا يوجد هنالك ضابطة (ضابطات)، يجوز لها إزالة غطاء وجهها لغرض ولفترة التحقق من الهوية. وعلى كل، في النقاط الثابتة التي يكون مطلوبا فيها إجراء عمليات للتأكد عن الهوية، مثل المطارات وخلافه، يجب أن تتوفر هنالك ضابطات يقمن بإجراء عمليات الفحص اللازمة.*[30]

4-4-5 معلومات من شرطة نيو ساوث ويلز

حسبما أشير إليه في المادة 4-3 أعلاه، فإن دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني هو السياسة الشُرَطية الوحيدة التي تعالج بصورة مباشرة مسألة طلب ضابط من نفس الجنس لرؤية وجه الشخص عندما يطلب من هذا الأخير إزالة غطاء الوجه. ويوصى الضباط في تلك الظروف، ولكنهم غير ملزمين بذلك، بأن يضعوا في اعتبارهم النصائح والإرشادات الواردة في الدليل. يجيز الدليل لرجال الشرطة "استخدام ضابط شرطة من نفس جنس الشخص المعني إن أمكن عندما تلزم إزالة قطع من الملابس بغرض التحقق من الهوية أو لأغراض التفتيش".[31]

خلال المقابلات التي قمنا بها مع ضباط شرطة كجزء من مشاوراتنا حتى تاريخه، أوضح كل ضباط الشرطة أنهم إذا كانوا بمركز للشرطة سيرتبون، إن أمكن، لقيام ضابط من نفس الجنس برؤية وجه الشخص المعني، إذا طلب هذا الأخير ذلك. وبالمثل، أوضحوا أنهم إذا كانوا في الموقع وطلب شخص يرتدي غطاء للوجه قيام ضابط من نفس الجنس برؤية وجهه، وكان ذلك الضابط متواجدا بالموقع، فإنهم سيرتبون لعمل ذلك إن أمكن.

ضباط الشرطة الذين قابلناهم حتى تاريخه عبروا عن كثير من وجهات النظر المختلفة بخصوص كيفية احتمال تجاوبهم في الموقع إذا طلب شخص قيام ضابط من نفس الجنس برؤية وجهه، لكن لم يكن ذلك الضابط المطلوب متواجدا بالموقع. العوامل التي أشار الضباط إلى أنها ستؤثر على استجابتهم لهذا النوع من الطلبات تضمنت مسائل السلامة (خاصة إذا كانوا يقومون بأعمال الدورية منفردين ولم يكن هنالك عدد من الأشخاص بالموقع)، سواء رأوا أن طلب إزالة غطاء الوجه منتهكا للحرمة تحديدا أم لا، وسواء كان من المحتمل أن تستطيع ضابطة الحضور إلى الموقع خلال وقت معقول.

أسئلة للبحث:

5- في رأيك، هل يجب تعديل القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لينص على وجوب القيام بتوفير ضابط شرطة من نفس الجنس لرؤية وجه الشخص، عند طلب أي شخص لذلك، إن أمكن بصورة معقولة.

6- في رأيك، ما هو التوجيه أو الإرشاد الإضافي، إن وجد، الذي يجب توفيره لضباط الشرطة بخصوص ما إذا كان ينبغي عرض توفير ضابط من نفس الجنس لرؤية وجه الشخص وكيفية الاستجابة لذلك إذا تقدم شخص ما بمثل ذلك الطلب؟

5-5 التحذيرات

1-5-5 الضمانات الحالية

تبين المادة 2-3 أعلاه الضمانات التي تنطبق عندما يستخدم ضباط الشرطة المادة 19 أ من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لمطالبة شخص ما بإزالة غطاء الوجه. وبقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة، تشمل هذه الضمانات وجوب قيام الضابط بطلب تعاون الشخص وتوفير الخصوصية المعقولة عند طلبها ورؤية وجه الشخص بأسرع ما يمكن.

30 مجلس الأئمة الوطني الأسترالي، بيان صحفي، بخصوص: *النقاب*، 24 يونيو / حزيران 2011، متحصل عليه من:
http://www.crescentsofbrisbane.org/00%20Files%20&%20Images/CCN347/110624%20ANIC_Press_Release_Niqab.pdf
تم الدخول إليه بتاريخ 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2012.

31 *دليل المعلومات الإسلامية الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز في جنوب غرب سيدني*، أكتوبر / تشرين الأول 2012، صفحة 26.

بالإضافة إلى هذه الضمانات، يجب تطبيق الضمانات العامة الأخرى الواردة في القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) عندما يستخدم ضابط شرطة المادة 19 أ من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) ليطلب من شخص ما إزالة غطاء الوجه (يرجى الاطلاع على الملحق د). وقبل ممارسة الصلاحية، يجب على الضابط تزويد الشخص بما يلي:

- إثبات أنه ضابط شرطة (إذا لم يكن مرتديا لزي الشرطة)،
- اسمه ومكان عمله، و
- سبب ممارسته للصلاحية (كمثال، مقارنة وجه الشخص مع الصورة الموجودة على رخصة القيادة).

إذا لم يستجب الشخص فورا لطلب ضابط الشرطة بإزالة غطاء الوجه، أو لم يشرع في الاستجابة لذلك، يجب على الضابط أيضا أن يقدم للشخص التحذيرين التاليين:

- تحذير الشخص أنه مطلوب منه بموجب القانون التقيد بطلب إزالة غطاء الوجه، و
- تحذير الشخص أن الإخفاق في التقيد بالطلب يعتبر مخالفة، إذا استمر الشخص في رفض الانصياع للأمر بعد إعطائه التحذير الأول.

5-5-2 الرفض المستمر أو الإخفاق في إزالة غطاء الوجه

إذا قام الضابط بتوفير الضمانات أعلاه لشخص ما وإعطائه التحذيرات المذكورة واستمر ذلك الشخص في الإخفاق أو في رفض إزالة غطاء وجهه عند طلب ذلك منه، يجوز للضابط حينئذٍ أن يقدر المسألة ويقرر:

- إصدار أمر حضور إلى المحكمة ليمثل بموجبه الشخص أمام المحكمة تحت طائلة العقوبة جراء المخالفة المعاقب عليها بموجب المادة 19 ب (وأي مخالفة أخرى سابقة لها)، أو
- اعتقال الشخص بموجب المادة 19 ب وأي مخالفة أخرى

5-5-3 صلاحيات الاعتقال

الاعتقال. خاصة عند التعامل مع جرائم جنائية بسيطة. يعتبر هو آخر الدواء. غير مسموح لضباط الشرطة بالاعتقال بدون أمر قضائي لغرض اتخاذ إجراءات في المحكمة ما لم يشتبهوا بناء على أسس معقولة بأن لاعتقال ضروري لتحقيق غرض أو أكثر من الأغراض التالية (يرجى الاطلاع على المادة 99 (3) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات). الملحق "ز"):

- ضمان مثول الشخص أمام المحكمة فيما يتعلق بالمخالفة
- منع تكرار أو استمرار الجرم أو ارتكاب مخالفة أخرى
- منع إخفاء أو ضياع أو إتلاف أي دليل يتعلق بالمخالفة
- منع التحرش أو التأثير على أي شخص قد يكون مطلوبا منه تقديم بينة في الإجراءات فيما يتعلق بالمخالفة
- منع اختلاق البينة فيما يتعلق بالمخالفة
- المحافظة على سلامة وراحة الشخص.

5-5-4 إشعار المثول أمام المحكمة

بالنظر إلى العقوبة البسيطة نسبيا عن مخالفة معاقب عليها بموجب المادة 19 ب من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)، والقيود على الاعتقال حسبما مبين أعلاه، من المحتمل جدا أن ينظر الضابط أولا في إصدار أمر مثول أمام المحكمة جراء مخالفة بموجب المادة 19 ب. وعلى كل، يحتاج الضابط أن يكون مقتنعا بهوية الشخص الذي ارتكب المخالفة قبل إصداره لأمر مثول أمام المحكمة.

إحدى الطرق الأولية التي تستخدمها الشرطة للتأكد من هوية أي شخص هي مقارنة وجه الشخص بصورته على أي مستند إثبات للهوية مثل الرخصة. وبدون إعطاء الفرصة لكي يتم استخدام هذه الطريقة، لا يمكن أن يقتنع الضابط بهوية الشخص. كما سيكون الضابط مدركا أيضا أن المحكمة ستطلب إثبات هوية الشخص بما ينفي الشك المعقول قبل العثور عليه مذنبا في أي مخالفة.

5-5-5 الاعتقال جراء مخالفة معاقب عليها بمقتضى المادة 19 ب

إذا لم يتمكن ضابط الشرطة من إصدار أمر مثول أمام المحكمة جراء مخالفة معاقب عليها بموجب المادة 19 ب، قد لا يكون أمامه أي خيار غير اعتقال الشخص بمقتضى المادة 99 (3) (أ) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)، لكي يضمن مثول الشخص أمام المحكمة فيما يتعلق بالمخالفة. لذلك ربما تكون نتيجة هذه السلسلة الممكنة من الأحداث اعتقال شخص بسبب مخالفة معاقب عليها بغرامة بسيطة نسبيا قدرها 220 دولار. الحدث الأولي في هذه السلسلة قد يكون مخالفة مرورية معاقب عليها بعقوبة بسيطة بدرجة مماثلة.

5-5-6 تحذير إضافي محتمل

الشخص الرافض لإزالة غطاء الوجه في هذه الحالات سيكون قد تلقى تحذيراً مسبقاً، كما هو موضح أعلاه، بأنه مطالب بالالتزام بالتوجيه المبدئي بإزالة غطاء الوجه. كما سيكون قد تلقى تحذيراً أيضا بأن رفض الانصياع لذلك أو الإخفاق فيه مخالفة. وعلى كل، ربما لم يكن من الواضح للشخص أن ذلك الأمر سيليه أيضا اعتقال، وقضاء وقت في التوقيف. ضباط الشرطة حاليا ليسوا تحت أي التزام بتوضيح هذه النتيجة المحتملة، على الرغم من أن بعض الضباط قد يقدمون هذه المعلومات كجزء من تواصلهم مع الشخص في هذه الظروف.

بينما قد يكون الاعتقال جراء مخالفة معاقب عليها بمقتضى المادة 19 ب مبررا في بعض الظروف لكي يتم ضمان مثول الشخص المقصود أمام المحكمة، من الممكن أن يقدم توجيه إضافي من قبل ضابط الشرطة قبل اتخاذ هذا المسار من الإجراءات. يمكن تقديم هذا التحذير الإضافي للشخص الذي سيتم نصحه بأن الرفض أو الإخفاق في إزالة غطاء الوجه قد ينتج عنه الاعتقال.

قد يكون هنالك تحذير إضافي قابل للمقارنة مقدم للشخص عندما يعطيه ضابط الشرطة توجيها بالانصراف لكونه في حالة سكر وإخلال بالنظام في مكان عام (انظر المادة 201 (2 د) من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)، يرجى الاطلاع على الملحق د). في تلك الظروف، يجب على ضابط الشرطة تزويد الشخص بالتحذيرات العامة الواردة في القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) إذا أخفق الشخص أو رفض مبدئيا الانصراف من المكان العام عند مطالبته بذلك. حينئذٍ يجب على ضابط الشرطة أيضا تزويد الشخص بتحذير إضافي مفاده أنه إذا كان في حالة سكر وإخلال بالنظام وتواجد في ذلك المكان أو في أي مكان عام آخر في أي وقت خلال فترة محددة (لغاية 6 ساعات بعد ذلك) سيكون مرتكبا لمخالفة.

مقارنة أخرى قد تكون هي التحذير المقدم بواسطة ضباط الشرطة عندما يحصلون على بصمات من شخص ليس تحت الاعتقال. في تلك الظروف، ليس مطلوبا من ضابط الشرطة تقديم التحذيرات العامة الواردة في القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)، (المادة 201)، لكن يجب عليه تزويد الشخص بما يلي:

- إثبات أنه ضابط شرطة (إذا لم يكن مرتديا لزي الشرطة)
- اسمه ومكان عمله
- سبب ممارسة الصلاحية
- تحذير مفاده، إذا أخفق الشخص في التقيد بالطلب، قد يتم اعتقال الشخص لارتكابه المخالفة المعنية وأنه، طالما كان في التوقيف يجوز أخذ بصمة أصابعه وبصمة راحة يده بدون الحصول على موافقته (يرجى الاطلاع على الملحق ح)

أسئلة للبحث:

7- في رأيك، هل يجب تعديل القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لينص على أي تحذير إضافي إلى الشخص الذي يرفض إزالة غطاء الوجه (عندما يطلب منه ذلك بموجب المادة 19 أ) بأن إخفاق الشخص في التقيد بهذا الطلب قد ينتج عنه اعتقاله؟

الفصل السادس – أسئلة للبحث

فيما يلي قائمة بكل الأسئلة التي قمنا بتضمينها في ورقة القضايا هذه للبحث. هذه الأسئلة غير مقصود منها أن تكون شاملة ونرحب بالتعليقات والملاحظات حول أي قضايا أخرى قد يرغب الأفراد أو المنظمات أو الوكالات في إثارتها بخصوص كيف قامت الشرطة بتطبيق القانون الجديد، أو كيف ستقوم بذلك في المستقبل.

الروايات الشخصية حول طلب رجال الشرطة إزالة غطاء الوجه

1- هل حدث أن طلب منك أي ضابط شرطة أو أمرك بإزالة غطاء الوجه لأغراض التحقق من الشخصية قبل أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2012؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى سرد تجربتك وأي مسائل ذات صلة نشأت عنها.

2- هل حدث أن طلب منك أي ضابط شرطة أو أمرك بإزالة غطاء للوجه لأغراض التحقق من الشخصية في أو بعد الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2012؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى سرد تجربتك وأي مسائل ذات صلة نشأت عنها.

إجراءات العمل القياسية

3- هل هنالك حاجة لأن تطور شرطة نيو ساوث ويلز إجراءات عمل قياسية متعلقة بالقانون الجديد. إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هي المواضيع التي تجب معالجتها في إجراءات العمل القياسية؟

الضمانات المتعلقة بالخصوصية

4- في رأيك، هل يجب أن يطلب من ضباط الشرطة، كمسألة شُرَطية، منح الخصوصية لامرأة ترتدي غطاء للوجه لأسباب دينية، بقدر ما يكون ذلك عمليا بصورة معقولة، عندما يطلب منها الضباط إزالة ذلك الغطاء عن الوجه بموجب المادة 19 أ من القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات)؟

رؤية وجه الشخص بواسطة ضابط من نفس الجنس

5- في رأيك، هل يجب تعديل القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لينص على وجوب القيام بتوفير ضابط شرطة من نفس الجنس لرؤية وجه الشخص، عند طلب أي شخص لذلك، إن أمكن بصورة معقولة.

6- في رأيك، ما هو التوجيه أو الإرشاد الإضافي، إن وجد، الذي يجب توفيره لضباط الشرطة بخصوص ما إذا كان ينبغي عرض توفير ضابط من نفس الجنس لرؤية وجه الشخص وكيفية الاستجابة لذلك إذا تقدم شخص ما بمثل ذلك الطلب؟

لتحذيرات

7- في رأيك، هل يجب تعديل القانون الخاص بإنفاذ (الصلاحيات والمسؤوليات) لينص على أي تحذير إضافي إلى الشخص الذي يرفض إزالة غطاء الوجه (عندما يطلب منه ذلك بموجب المادة 19 أ) بأن إخفاق الشخص في التقيد بهذا الطلب قد ينتج عنه اعتقاله؟

الفصل السابع – تقديم الملاحظات أو المعلومات

يدعو محقق الشكاوى إلى تقديم الشكاوى أو التعليقات بخصوص ممارسة شرطة نيو ساوث ويلز للقانون الجديد. ملاحظات أفراد الجمهور أو منظمات المجتمع أو الهيئات التمثيلية والوكالات الحكومية موضع ترحيب. متوقع استلام الملاحظات في موعد أقصاه **الأربعاء 20 فبراير / شباط 2013** ويمكن إرسالها على العنوان البريدي أو إلى البريد الإلكتروني الوارد أدناه.

يتوفر أيضاً نموذج اختياري للملاحظات، يحتوي على قائمة بالأسئلة وخانة لإيراد أي تعليقات أخرى، على الموقع الإلكتروني لمحقق الشكاوى:
www.ombo.nsw.gov.au

إذا كنت تفضل تقديم ملاحظاتك هاتفيا أو في اجتماع مع أحد موظفي مكتب محقق الشكاوى، يرجى الاتصال بالرقم الوارد أدناه.

Review of Part 3 Division 4, LEPRA
NSW Ombudsman
Level 24, 580 George St
Sydney 2000

review@ombo.nsw.gov.au
رقم الهاتف: 1000 9286

يُرجى الرجوع إلى ورقة القضايا باللغة الانجليزية إذا أردت قراءة الملاحق. باستثناء المحلق "هـ"، الذي هو عبارة عن سياسة حكومية، فإن الملاحق هي مستخرجات من قوانين ذات صلة خاصة بولاية نيوساوث ويلز.

NSW Ombudsman
Level 24, 580 George Street
Sydney NSW 2000

الاستفسارات العامة: 1000 9286 02
الرقم المجاني (خارج منطقة سيدني الحضرية ، نيو ساوث ويلز فقط): 524 451 1800
المبرقة الكاتبة (TTY): 8050 9264 02
الفاكس: 2911 9283 02

البريد الإلكتروني: nswombo@ombo.nsw.gov.au

www.ombo.nsw.gov.au